[٢]
مشروع المرادي الحضرمي
بين السياسة والأخلاق
(مرايا الأمراء)

تقديم:

من المعروف أن الفكر الإنساني يستجيب بصفة عامة للواقع المادي والاجتماعي والخبرة الحياتية التي يعيشها الإنسان على الأرض، والفكر السياسي هو الفكر الذي ينبض بالحياة في رصيد المعرفة الإنسانية. وهو انعكاس واع لإدراك الإنسان حقيقة أنه بحاجة إلى تنظيم جوانب حياته مع أقرانه لكي يتمكن من حفظ بقائه وإشباع حاجاته المختلفة.

ولقد كانت المسألة الرئيسية التي دار حولها الفكر السياسي في الإسلام بنوعيه الفقهي، وغير الفقهي هي: تحديد المبادئ أو الأسس التي يجب أن يقوم عليها الحكم في المجتمع الإسلامي، وكيف يمكن للحاكم خليفة كان أو أميرا أن يحتفظ بحكمه ويحظى برضى رعيته ويحقق أسس العدل والإنصاف بينهم.

ولقد تعددت مؤلفات المفكرين الإسلاميين في هذا المجال سواء في المشرق أو المغرب، وإذا كانت الأحكام السلطانية للماوردي تعتبر أشهرها فى المشرق، فإنها في المغرب قد ظهرت في السياسة لابن حزم، والإشارة في تدبير الإمارة للمرادي الحضرمي، إلى الشهب اللامعة لابن رضوان المالقي، إلى مقدمة ابن خلدون حتى ابن الأزرق في كتابه بدائع السلك في طبائع الملك وغيرها من المؤلفات التي حاولت أن تكون تعبيرا وانعكاسا للعصر الذي تعرض له. غير أننا نلاحظ أن أهم هذه الكتب في المغرب العربي كان كتاب "السياسة أو الإشارة في تدبير الإمارة" للمرادي الحضرمي لأننا استطعنا أن نقف من خلاله على طبيعة الحياة السياسية في ظل دولة المرابطين في القرن الرابع الهجري،

خاصة وأن كتاب السياسة لابن حزم السابق على المرادي الحضرمي قد فقد ولم نعثر له على أثر.

والواقع أن ما يقدمه المرادي الحضرمي متعلقا بالفكر السياسي الإسلامي إنما يدخل فيما يطلق عليه مرايا الأمراء، وهي التي تؤكد الحق الإلهي للملوك في الحكم وتهتم بالجانب العملي في الحكم أكثر من الجانب النظري، كما أنها تمزج قواعد الحكم الإسلامى بتقاليد الفرس فى الملك، إلى جانب اعتمادها على الكثير من الحكم والمواعظ التي وردت في الفلسفة اليونانية خاصا بالجوانب السياسية والأخلاقية.

كما ارتبطت النظرية السياسية عنده بالمقومات الاجتماعية للجماعة الإسلامية من ناحية، وبالقيم الأخلاقية من ناحية أخرى، ولذلك كان اهتمامه بالأمة والجماعة وما يجب أن يتوافر فيها، والقيم والمبادئ الأخلاقية التي تضمن تحقيق الاستقرار والاستمرار وما يصاحبها من الفضائل وما يعوقها من الرذائل إلى غير ذلك من الجوانب الأخلاقية التي لم تنفصل عن الجانب السياسي عند المرادي الحضرمي.

وهذا البحث يعد محاولة لتقريب شخصية المرادي الحضرمي إلى قراء الفكر والتراث الإسلامي، فقد ظلت هذه الشخصية مطمورة بعيدة عن الضوء والاهتمام حتى قدر لها أن ترى النور من خلال قيام أستاذ الفكر الإسلامي د. علي سامي النشار بالكشف عنها، وتحقيق أهم آثارها، وهو كتاب "السياسة أو الإشارة في تدبير الإمارة" وسوف يجيب هذا البحث عن التساؤلات الخاصة بشخصية المرادي الحضرمي وثقافته عامة ولماذا اهتم بالفكر السياسي؟ وما هي

المؤثرات البيئية التي ساعدت على ظهور فكره السياسي؟ وما أهم مؤلفاته؟ وما الأفكار الرئيسية التي أقام عليها فلسفته السياسية؟ وهل كانت أفكاره السياسية انعكاسا لما ساد بيئة المغرب والأندلس من صراعات بين الأمراء والسلاطين؟ أم كانت تأكيدا لسياسة الدولة المرابطية التي أرادت توحيد المغرب العربي بعد حكم الطوائف الذي أشاع الفوضى وأثار الخلاف بين الأمراء والملوك نزاعا على السلطة والحكم؟ وهل كان لآرائه وأفكاره أثر على مفكري السياسة من بعده؟

وكل ذلك سيقودنا إلى أن نضع المرادي الحضرمي في مكانه الصحيح بين مفكري السياسة في الحضارة الإسلامية.

أولاً: المرادي الحضرمي من المنظور الشخصي (النشأة الأولى وظروف العصر).

هو أبو بكر محمد بن الحسن المرادي الحضرمي، ورغم إهمال كتب التاريخ لذكر شيء عن نشأته الأولى وحياته مع ما حظي به من مكانة خطيرة في ظل دولة المرابطين، فقد أوردت كتب طبقات الرجال بعضا من أخباره، فقد ذكرت أنه توفى عام ٤٨٩هـ ولم تمدنا بتاريخ مولده، والأرجح أنه ولد في أوائل القرن الخامس الهجري، وتوفي في أخره.

ومع أن نشأته الأولى كانت ولا تزال مجهولة بالنسبة لنا حيث لم يرد تفاصيل لذكرها في كتب المؤرخين- كما ذكرت- إلا أنه من المؤكد أن ثقافة المرادي الحضرمي كانت ثقافة واسعة وعميقة، فقد ألم بعلوم عصره الدينية وخاصة علوم العقائد وأصول الدين (علم الكلام) وعلوم القرآن والفقه[١]، ويذكر "ابن بشكوال" أنه كان عالما بالفقه وقد أهله هذا لتولي منصب القضا[٢]، ويذكر "ابن الآبار" أنه كان رجلا نبيها عالما وإماما في أصول الدين، وله نهوض في علم الاعتقادات والأصول ومشاركة في الأدب وقرض الشعر، وكان ذا حظ وافر في البلاغة والفصاحة كما يقول "وله في أصول الدين تواليف حسان"[٣]، كما أتقن علوم اللغة إتقانا تاما، وهي العلوم التي كان على طالب العلم في البلاد الإسلامية دراستها بعد حفظ القرآن، كما أنه وقف على كتاب

(١) ابن الزيات: التشوف ص٨٣-٨٤.

(٢) ابن بشكوال: الصلة ج١ ص٥٤٧- ٥٤٨.

(٣) ابن الآبار: المعجم ص٣٧٥.

اللغة "لأبي منصور الثعالبي"، كما استفاد بكتبه الأدبية وكذلك كتب "ابن المقفع" وخاصة كتاب كليلة ودمنة، والدرة اليتيمة والتمثيل والمحاضرة، والأدب الصغير، والأدب الكبير، حتى أن "ابن بسام" نعته في كتابه الذخيرة بأنه الأديب والفقيه[١].

ويبدو أنه تلقى ثقافته وتعليمه الأول في مدينة القيروان، مما يدل على ذلك كلمه القروي المنسوبة إليه، وأكد "ابن الآبار" ذلك حين ذكر في ترجمة لابنه على أن أصله من[٢] القيروان.

كذلك اهتم المرادي بالعلوم العقلية السائدة في عصره كعلم الكلام- كما ذكرنا- وبحث في كثير من المشكلات الكلامية وإليه يعود الفضل- كما يقرر ابن بسام- في معرفة "أغمات بالمغرب الأقصى" بقضايا الكلام ومشكلاته[٣]، ومما يدل على ذلك أنه رد على وليد بن عبد الوارث الملقب بالبقري، وكان يسكن "المريه" ويقول بقدم الحروف، وجاء رده في قصيدة شعرية غاية في العمق والتفلسف إذ يقول[٤]:

(١) ابن بسام: الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة، القسم الرابع، المجلد الأول ص٣٦٤- ٣٦٧.

(٢) ابن الآبار: المعجم، ص٤٧٣.

(٣) ابن بسام: الذخيرة، المجلد الأول ص٣٦٥.

(٤) المرجع السابق ص٣٦٥- ٣٦٦.

لا در در ســـــــــخافة شـــنعاء جـــاء بهـــا الوليـــد
كفـــر تكـــاد الجبـــال عـــلى ثقافتهـــا تميـــد
قـــل للـــرئيس الأحـــوصي ورأيـــه أبـــدا ســـديد
حمـــق المـــؤدب فـــادعي مـــن بيـــنهم مـــالا يجيـــد
مكتتمـــوه مـــن الكـــلام وجهلـــه أبـــدا يزيـــد
وتركتمـــوه مـــسرحا أيـــن الـــسلاسل والقيـــود؟
أغـــلا الحديـــد بأرضـــكم أم لـــيس يمكنـــه الحديـــد

وكان له تلميذ في علم الكلام يعد من أكبر علماء مدينة مراكش وهو "أبو الحجاج يوسف بن موسى الكلبي الضرير المتوفى في سنة ٥٢٠هـ وفيه يقول ابن الزيات" خلفه أبو الحجاج في علوم الاعتقادات وغلب عليه الزهد في الدنيا وأهلها، وكان لباسه الخشن من الصوف، وكان يختلف من مراكش إلى أغمات، وله أرجوزة صغرى في علم الاعتقاد قرأها عليه القاضي أبو الفضل عياض.[1]

كذلك ألم المرادي بكتب الفلسفة وقرأ الكثير منها والذي كان منتشرا في بلاد المغرب على عهده سواء أكانت هذه الكتب خاصة بفلاسفة اليونان، أو فلاسفة المشرق الإسلامي، ويبدو أنه أطلع عليها حينما كان في القيروان موطن نشأته الأولى، ولكنه تعمق فيها، واعتنق معظمها في قرطبة حيث كان يجالس

(١) التلمساني: أزهار الرياض في أخبار عياض ص١٦١- ١٦٢، ابن أبي زرع، الأنيس المطرب ج٢ ص١١١- ١٢٣ وانظر أيضا: المراكشي: الأعلام ج٢ ص٣١١- ٣١٢.

العلماء في حلقات العلم آنذاك، وهو كثيرا ما يستشهد بآراء الحكماء والفلاسفة وخاصة أرسطو في كتابه السياسة، والذي كان له أثره الكبير في اهتمام المرادي بالفكر السياسي.

كذلك أطلع على أكثر مؤلفات المفكرين والفلاسفة السابقين عليه بالمغرب العربي فقد قرأ كتب ابن حزم في الفلسفة والمنطق والسياسة، كما سمع عن ابن باجة فيلسوف العقل المعاصر له، وصاحب كتاب "تدبير المتوحد" الذي ضمنه رؤية عقلية سياسية لما يجب أن يكون عليه المجتمع والدولة في ظل العصر المرابطي.

وإذا علمنا أن أكثر مؤلفات فلاسفة المشرق قد دخلت إلى بلاد المغرب كمؤلفات الفارابي وابن سينا والغزالي، وكذلك المؤلفات السياسية لمفكري المشرق كالأحكام السلطانية للماوردي، وكتاب الوزارة، وكتاب تسهيل النظر وتعجيل الظفر وكتاب نصيحة الملوك للماوردي وأيضا كتاب الجاحظ في أخلاق الملوك، والرجل لم ينكر ذلك وهو يستشهد بالكثير من أقوال ابن المقفع، وابن قتيبة، والثعالبي، بل إننا نلمح روح الجاحظ في ثنايا كتاباته، والمعروف أن كتاب الجاحظ "التاج في أخبار الملوك" كان قد دخل منذ وقت مبكر إلى بلاد المغرب مع غيره من كتب السياسة، وكان الجاحظ قد شغل بأمر الانقسام الذي أصاب الجماعة الإسلامية والمنازعات بين العرب والموالي، وهو ما جعل المرادي يشير في كتابه إلى أهمية وحدة الأمة وعدم تفرق السلاطين، إذ يقول "ليعلم أصحاب السلطان أنهم كالبنيان المرصوص الذي يشد بعضه بعضا"، وكأسنان المشط الذي لا ينفع أحدهما إلا بصاحبه، ولا يستعين على

شغله إلا به، فإنهم يوم يقتل أحدهم بالبغي قد قتلوا به جميعا، وأنهم على حد من الخطر لا مثال له ولا شيء يشبهه.[١]

وهو أيضا يقترب من الجاحظ الذي يوحد بين الدولة التي تقوم في الأصل على أمر إلهي، وبين الحاكم الذي يحتل مكانة متوسطة بين الله والناس، والطاعة واجبة له كما هي واجبة للأنبياء[٢]، فسعادة الرعية الذين حباهم الله بحكمه تكمن في الطاعة وتبجيل الملوك، وأن الملوك هم الأس والرعية هم البناء، ومن لا أسَ له مهدوم، ويضيف أن الله فرض طاعة من أطاع الله من الملوك حتى قرنها بطاعته وطاعة رسول الله صلى الله عليه وسلم، والعدل يتمثل في إعطاء الملك كل فرد من الرعية المكانة التي يستحقها، ويحدد أهم الصفات اللازمة للملك أو السلطان، وقد تابعه المرادي في ذلك وجاءت أكثر أبواب الإشارة في تدبير الإمارة مؤكدة لما سبق وإن تناوله الجاحظ في مؤلفاته السياسية.

وعلى ذلك فليس هناك ما يمنع من القول بأن المرادي الحضرمي قد أطلع على هذا التراث الفلسفي عامة، والسياسي خاصة، بحيث أمكنه وهو صاحب العقلية المستنيرة والذكاء المتقد أن يستوعب هذا الكم الهائل من الثقافة المتنوعة ليخرج بعد ذلك في صورة بارعة نادرة تمثلت فيما تركه من مؤلفات عديدة سواء في علم الكلام أو الأخلاق أو السياسة أو الشعر والأدب، فقد ذكر صاحب كتاب الذخيرة كتابا له يسمى "التحرير" ويبدو أنه في الفكر السياسي، قال عياض "وأجازني" يقصد موسى الكلبي أستاذه وهو تلميذ المرادي

---

(١) المرادي: السياسة ص١٠١.

(٢) الجاحظ: التاج ص١٣-١٥.

الحضرمي "أرجوزته الكبرى وجميع تأليفه ورواياته، وكتاب التحرير لشيخه المرادي- وعن المرادي كان أكثر أخذ أبي الحجاج" ويبدو أن هذا الكتاب قد فقد، فلم يعثر له على أثر، ولكن التاريخ حفظ لنا كتابه الهام "السياسة أو الإشارة في تدبير الإمارة" وهو كما نعلم من أهم الكتب في مجال الفكر السياسي أو السياسة الأخلاقية التي ظهرت في بلاد المغرب.

كذلك كان للأفكار الفلسفية أثرها في نظرته ورؤيته لبعض قضايا الفلسفة ومشكلاتها كمشكلة حرية الإنسان، والقضاء والقدر، غير أنه صاغ حيرته في صورة شعرية تدل على عمق تفكيره وحيرة نفسه، وقد أضفى عليها من روحه، وأسبغ عليها من ثقافته وأسلوبه ما تجاوز به أفكار الفلاسفة والمفكرين السابقين عليه إذ يقول[1]:

علمي بقبح المعاصي حين أركبها ... يقضي بأني محمول على القدر
لو كنت أملك نفسي أو أصرفها ... ما كنت أطرحها في لجة العذر
كلفت فعلا ولم أقدر عليه ولم ... أكن لأفعل أفعالا بلا قدر
وكان في عدل ربي أن يعذبني ... فلم أشاركه في نفع ولا ضرر
إن شاء نعمني أو شاء عذبني ... أو شاء صورني في أقبح الصور
يا رب عفوك عن ذنب قضيت به ... عدلا على فهب لي صفح مقتدر

(١) المقري التلمساني: أزهار الرياض في أخبار عياض ص٦١- ٦٢، ملحق بكتاب الإشارة للمرادي

وكما ذكرنا سابقا، ورغم إهمال كتب التاريخ له فقد تحدث كتاب طبقات الرجال عن بعض أخباره التي كان أهمها أنه بعد وفاة "عبد الله بن ياسين" مؤسس دولة المرابطين، إرتبط الأمير "أبو بكر بن عمر-" الذي تولي الخلافة بعده- بمفكر من أكبر علماء الإسلام في أغمات، وأنه اصطفاه وجعله قاضيا في "أذكى" وهو أبو بكر بن الحسن الحضرمي المرادي، وقد ظل بها حتى وفاته، غير أنه في أغمات وريكه كان له حلقه من حلقات العلم يلتف حولها تلاميذه ومنهم أبو الحجاج يوسف الكلبي الذي خلفه في علوم الاعتقادات، كما خلف المرادي ابنا كان من كبار علماء المسلمين في علم الكلام والحديث وهو أبو الحسن علي بن محمد بن الحسن الحضرمي المرادي[1]. ويقال أنه دفن ببلدته "إطار" بالجنوب الموريتاني وأن قبره يشهد ويزار ويتبرك به[2].

---

١) ابن الزيات: التشوف ص٨٣- ٨٤.

(٢) ملحق كتاب الإشارة ص١٧١..

ثانيًا: النسق السياسي عند المرادي الحضرمي (المضمون والغاية):

إذا حاولنا تحليل مضمون ما يقدمه المرادي الحضرمي متعلقا بالفكر السياسي الإسلامي لوجدنا أنه يدخل فيما يطلق عليه مرايا الأمراء (وهي الكتب التي ألفت لتأديب الأمراء في أمور السياسة وتتخذ موقفا وسطا بين آراء الفقهاء من جهة، وآراء الفلاسفة من جهة أخرى، ويرجع أصل هذه الكتب إلى ما قبل ابن المقفع الذي قام بدور هام في تطويرها) وهذا الاتجاه يؤكد الحق الإلهي للملوك في الحكم، ويهتم بالجانب العملي في الحكم أكثر من اهتمامه بالجانب النظري، وهي تحاول أن تمزج بين قواعد الحكم الإسلامي وبين تقاليد الفرس الساسانية في الملك، هذا إلى جانب التأثر بالكثير مما ورد في الفلسفة اليونانية خاصا بالجوانب السياسية والأخلاقية، فلم تكن السياسة فرعا مستقلا عن المعرفة، وإنما هي جزء من العلوم الدينية، والدين لم يكن منفصلا عن السياسة، كما أن السياسة لم تكن منفصلة عن الأخلاق، ولما كان النشاط الفكري للمسلم في علاقته بالدولة يقوم على أسس ميتافيزيقية ودينية، فقد ترتب على ذلك أن المعارضة في المسائل الدنيوية كانت ترقى إلى رتبة العصيان السياسي، بل والخيانة ذاتها، أما القاعدة الأساسية التي تقوم عليها رؤيته السياسية فهي تحقيق العدالة والاستقامة والمعرفة استنادا إلى أن البناء السياسي في الإسلام يقوم على قاعدة الأمة أو الجماعة اللتان ترتبطان بعضهما ببعض بروابط الدين، وعلى ذلك فجميع أفراد هذه الأمة متساوون لا فرق بين كبير وصغير، وإنما يكون التميز بينهم في العمل، والله وحده هو رب هذه الجماعة وحاكمها، وحكمه مباشر بلا وسائط، أما نظامها الداخلي فهو قائم على الرضى

بأحكام الله وخضوعهم لتلك الأحكام، وطاعتهم لرأس الجماعة أو السلطان.

إنه يتكلم عن أخلاق الأمراء وقواعد السلوك، ثم ينتقل إلى فنون الحرب وقيادة الجيوش وأساليب الدهاء، ويوصي بإتباع فكر أرسطو في الوسط العدل بوصفه معيار السلوك القويم، وهو أقوى الوسائل لإقرار الأمور والقضاء على دواعي الفتن والعداء والشرور القائمة، وأصبح واجب الحاكم المحافظة على التوازن بين الطبقات، بإبقاء كل منها في موضعه المحدد له.

ويؤكد المرادي الحضرمي الذي كتب مؤلفه في عصر كانت فيه قوة المسلمين في الأندلس آخذة في الاضمحلال أن الملك إنما يحول دون ما يخالف الشرع أو القانون، وأن علاقة السلطان برعيته هي المحور الذي تدور حوله حياة الجماعة، وقد مثلها بعلاقة الروح بالجسد، والعدل هو علاقة الانسجام التي تربط بين أفراد المجتمع في إطار نظام عام بأمر الله بحيث بقيت عناصر هذا النظام في توازن تام.

والملاحظ أنه نظرا لاهتمام المفكرين بقضية نظام الحكم في الإسلام، فإنهم قد بحثوها من وجهة نظر الشرع فقط [1]، وقد جعلت مسألة الحكم من اختصاص الفكر الديني لا الفكر السياسي، وقد أدى هذا بالإضافة إلى الخوف من الحكام إلى عدم ظهور فلسفة سياسية في الفكر الإسلامي على الرغم من إطلاعهم على جمهورية أفلاطون، وكتاب السياسة لأرسطو، وكان من نتيجة ذلك أن اقتصر البحث في شؤون الحكم خارج الإطار الفقهي على جانب

(١) محمد ضياء الدين الريس: النظريات الإسلامية ص١٢٣ وما بعدها.

هامشي لا يتناول أساس المشكلة، وإنما يبحث فقط في آداب السياسة والملوك.

هذه الآداب التي ألفت فيها رسائل وكتب في مختلف العصور الإسلامية ابتداء من ابن المقفع، والجاحظ، والماوردي ومرورا بابن حزم، والمرادي الحضرمي إلى أبي بكر الطرطوشي، وابن رضوان المالقي، وابن الأزرق ومن جاء بعدهم، وكان معظم هؤلاء الذين كتبوا في هذا الجانب من كبار موظفي الدولة، وكثيرًا ما كانوا يفعلون ذلك بطلب من الخلفاء والحكام أنفسهم، فسياسة المرادي وشهب ابن رضوان خير دليل على ذلك.

لقد كان المحور الأساسي الذي يدور عليه ما ألف في هذا الموضوع، هو بيان أحسن الطرق التي تمكن الحاكم من كسب ولاء رعيته، والحفاظ على مملكته، وكانت مادتها الخام هي ذلك العدد العديد من الحكم والأمثال التي تنسب إلى حكماء الفرس واليونان، والهند ممن اصطلح على تسميته في الأدب العربي بالسياسة الملوكية أو الآداب السلطانية[1]. وفي ذلك يقول المرادي..... "ولذلك نظمت لك في هذا الكتاب درًا من آداب الإمارة والوزارة وفصلت في ثناياه فصولا من أنواع الإدارة والاستشارة، واصفة لآداب المتقدمين، وكاشفة لأمور الدنيا والدين، فإذا استقبلتها بذهنك وتأملت غوامضها بفكرك، واستعملت معانيها بجوارحك..... قل مثالك، وجلت أحوالك، وشرفت آدابك، وكرم أصحابك، وامتنع جنابك، وحوى الفضائل كلها

(١) د. سعد الدين إبراهيم: المجتمع والدولة في الوطن العربي ص٧٩- ٨٤، رضوان السيد: الأمة والجماعة والسلطة ص١٢٢- ١٤١.

بابك"[١].

ويبدو أن الفقهاء كما يقول د. عابد الجابري لم يكونوا راضين عن هذا النوع من الحكم السياسية باعتبار أن آداب الحكم والسياسة يجب أن يبحث عنها في الشريعة وحدها، ولعل هذا ما دفع ابن تيميه الفقيه الحنبلي المتشدد إلى تأليف كتابه "السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية" ويعالج فيه من الوجهة الشرعية والفقهية ما يجب أن يكون عليه الحاكم، والطرق التي يجب عليه إتباعها للحفاظ على مملكته، وكسب ولاء رعيته، فالسياسة الشرعية تعد بديلا عن السياسة الملوكية أو السياسة المدنية.[٢]

(١) المرادي: السياسة ص٥٥.

(٢) د. عابد الجابري: فكر ابن خلدون العصبية والدولة ص٢٠٢- ٢٠٣.

ثالثًا: الأسس والمبادئ التي يقوم عليها الحكم الإسلامي:

إن المسألة الرئيسية التي دار حولها الفكر السياسي في الإسلام بنوعيه الفقهي (أي الديني) والسياسي تمثلت في السؤال: ما هي المبادئ أو الأسس التي يجب أن يقوم عليها الحكم في المجتمع الإسلامي، ثم كيف يمكن للحاكم خليفة كان أو أميرا أن يحتفظ بحكمه ويحظى برضى رعيته؟

فإذا استقرأنا المؤلفات السياسية التي تركها المفكرون المسلمون لوجدنا أنهم حصروها في جانبين:

تحقق العدل، توفر المال والجند.

وقد سار المرادي الحضرمي في نفس الاتجاه واهتم بتحقيق القاعدتين السابقتين غير أنه أضاف إليهما قواعد ومبادئ أخرى إذ نجده يشير إلى:

(١) أهمية العقل والحكمة واعتبارهما أساس الحكم الصحيح:

اهتم المرادي بالجانب العقلي وضرورة الأخذ بالحكمة والدليل على ذلك أنه في مفتتح كتابه وفي تقديمه للأمير أبي بكر بن عمر يؤكد له أن حكمه معضد بالحكمة، ومتعهد بالسياسة وأنه لن ينال معالي الرتب إلا بالحكمة والأدب[1]، فالمرادي هنا لم يعدد أسباب القوة والبأس أو التسلط والاستبداد لاستمرار الحكم، وإنما أشار إلى أهمية الفكر والفلسفة والحكمة والأدب وسائر العلوم

(١) المرادي السياسة ص٥٢.

اللازمة فيمن يتولى شئون الرعية ويؤكد ذلك بقوله "فمن المعالي أدركها بالحكمة، ومن أحب الحكمة أدركها بالنظر المنتظم، ومن عني بالنظر في الأمور أدركه بمساءلة العلماء، ومجالسة الحكماء استشارة ذوي الرأي من ثقاته"[١].

والعقل عند المرادي الحضرمي أعظم هبة للإنسان، منحة إياه ليفرق بين الحق والباطل، والشريف والخسيس فهو مقياس الحكم والتفرقة في الجانب المعرفي والجانب الأخلاقي، غير أنه بمفرده لا قيمة له، بل لابد من التعلم والدرس والتأمل لكي يرقى هذا العقل، ويصل إلى أقصى مدارك المعرفة وحينئذ يحصل للإنسان العقل الكسبي الذي تظهر به الحقائق، ويبصر به الأشياء، ويعرف به النافع من الضار، وهو القادر على التحكم في أهواء النفس، والحاكم على القوة المصرف بحسب المنفعة وفي ذلك يقول "ومن لا علم له ضعيف وإن كان قويا، وفقير وإن كان غنيا، ونفسه زاهقة بأدنى حيلة، وماله ذاهب بأقل حادثة، والذي تفعله القوة بالتعب يفعله العلم بالراحة، والذي تهيئه القوة بالمعيشة، تهيئه الحكمة بالهوينى"[٢].

ويؤكد المرادي أن من لا يملك عقلا راجحا ولم يستعمل فكره فيما له وما عليه عرض نفسه للهلاك والضياع والحسرة، وقد نصحنا الحكماء بتقديم النظر الصحيح قبل جميع الأفعال، ويفرق بين نوعين من الأفعال المستحسنة:

أ- أفعال نطلب بها منفعة.

---

(١) المرادي السياسة ص٥٣.

(٢) المرادي السياسة ص٥٧.

ب- أفعال ندفع بها مضرة.

وعلى الإنسان أن يقايس في أفعاله بين ما يحقق له النفع، وما يخشى به المضرة وسوء العاقبة، وأن ينظر في أيها الأولى بالإيثار والتفضيل، وأيها أولى بالترك والبعد عن الأفعال، ويكون ذا قدرة على دفع ذلك، ويستخدم الحيل المختلفة في دفعها.

فإذا تنبه الإنسان إلى كل ذلك، وتوخي الحذر، وأتخذ الفطنة والفهم تجنب الخطأ وفاز بالحكمة، وأخذ بنصيب وافر من السياسة ويؤكد ذلك بقوله "فقد بان بذلك أن العلم

أصل وأن القوة فرع، وأن العلم روح، وأن القوة جسم[١].

كما يقول "وأعلم أن الملوك العلماء بقيت بالعلم أذكارهم، وأن الملوك الجهال ماتت معهم أخبارهم"[٢]

ولا يقتصر دور العقل عنده على التمييز بين الحقائق والأوهام أو الكشف عن الحقائق فقط، بل أنه يضع المناهج والطرق التي يستخدمها الإنسان في الحياة وهو الذي يدرك قيمة الحياة، وهو روحها وديناميكيتها، وإذا كانت الحكمة هي نتاج العقل فإن القوة والاستبداد هما نتاج الجهل.

---

(١) المرادي السياسة ص٥٧.

(٢) المرادي السياسة ص٦٩.

(٢) تقديم النظر على التجربة والعمل، وإن كان للتجربة دورها في تحقيق الغايات:

ولا يقتصر المرادي على تأكيد دور العلم في الوصول إلى اليقين وتحقيق الغايات سواء أكانت سياسية أو أخلاقية، ولكنه يشير أيضا إلى ضرورة التجربة والدربة (التدريب والخبرة) لأن النظر الصحيح لا يستند فقط على مجرد التأمل النظري، بل لابد من التجربة: يقول المرادى "إن التجارب والدربة لها حظ من العلم والإجادة وبقدر ما لديك من تجارب بقدر ما تستقبل اليقين"[١].

وعلى الإنسان أن يدرب نفسه على تدبير الأمور قبل نزولها به لكي يكتسب خبرة ويكون قادرا على مواجهتها كاللاعب الذي يتسلح بالتدريب قبل منازلة أترابه، وكالجندي الذي يتدرب على المعارك قبل منازلة الأعداء، وحتى إذا نزلت به المصائب أو الأمور في أوقات الضيق فإن المرادي ينصحه بألا يشغل باله بالحزن على ما أصابه، بل عليه أن يتخلص بسرعة من تلك الوحلة والمصيبة بأعمال الحيلة والفكر والتدبر.

(٣) توفر المال والجند والقوة:

أشار المرادي إلى أهمية المال والجند في تدعيم السلطان وقيام الحكم والملاحظ أن المرادي لم يشر مطلقا إلى الغلبة أو العصبية في قيام الدول والحكومات أو في تغلب الحكام بعضهم على بعض وإنما آثر على طريق الحكمة والعقل وجعلها أساس ومبدأ القيادة وها هو يؤكد ذلك بقوله "ولن تنالي

---

(١) المرادي السياسة ص٦٠.

معالي الرتب إلا بالحكمة والأدب.... ومن أحب المعالي أدركها بالنظر المنتظم" فالحكمة إذن عنده هي الطريق الآمن والسليم للوصول إلى الحكم الصائب والمرادي يقيم فلسفة الحكم طبقا للحكمة وليس للقوة.

ولكن هذا الحكم الصائب لن يدوم دون الاعتماد على المال من جهة والجيش من جهة أخرى وفي ذلك يقول المرادي "والملوك أشد الناس ذنبا في الائتلاف لأنهم لا قوام لهم إلا بالمال.... ولا تظهر المروءة والرأي والقوة إلا به"[١].

ويؤكد أنه إذا أراد المرء أن ينجز أمرا أو يقوم به ولم يكن معه مال فقد قعد به العدم عنه وقد شبهه بالماء الذي يبقى في الأودية من مطر الصيف فلا يصل إلى نهر ولا إلى بحر لأنه لا مادة له.

غير أن المرادي يشير هنا إلى قضية هامة وهي ضرورة تنمية المال وعدم الاقتصار على ما كان يجلب من مغانم أو من جزية لأنها موارد غير ثابتة ويرى أن طريق التنمية هي خير طريق لاستمرار تدفق المال ويقول "ويجب على العاقل..... أن ينظر في التنمية فإن جبال الكحل، ما لم يكن لها مادة فنيت بما يجعل منها في الأعين، ويتناول منها بالمراود" فإذا عرف الإنسان ذلك وحدد غرضه وقصده خفت عليه الأحمال والمؤن كما يقول "وأعلم أن الجود (كسب المال والغنى) لا يتهيأ مع ترك النظر في تنمية المال"[٢]. ولا شك أن كلام

(١) المرادي السياسة ص١٤٣.

(٢) المرادي السياسة ص١٤٣- ١٤٤.

المرادي هنا يؤكد حقيقة هامة تتعارض مع اتجاه بعض المفكرين المعاصرين الذين اعتبروا أن ثروة الدولة الإسلامية التي أقام العرب عليها حضارتهم كانت تتكون في معظمها من موارد عمليات حربية (الغزو والفتح) مثل الفيء والغنائم والجزية والخراج، وهي لم تعط أهمية لكي تستثمر هذه الموارد، بل حصرت اهتمامها في كيفية توزيعها، فالأموال تجمع لا لتدخر وتستثمر، وإنما لتستهلك وتنفق على رجال الدولة والمحاربين بواسطة الحاكم، ويقرر د. عابد الجابري إن اقتصاد الغزو، ثروة تتجمع عند الدولة، بوسائل الدولة، لينفقها أهل الدول[1].

كما يشير المرادي إلى فضيلة التوسط في الإنفاق فلا يسرف ولا يشح، بل عليه أيضا بالادخار لأن الجود لا يستقيم مع التضييع ولا مع التبذير ولا مع ترك النظر في تنمية المال.

وإذا كان للمال هذه الأهمية عند المرادي في دعم حكم السلطان فإن القوة هي الجانب الآخر الذي لا يقل في أهميته عن المال وفي ذلك يقول "والسلطان والوالي يحتاج في ولايته إلى سياستين ومن أهل بطانته إلى جنسين: سياسة وبطانة لتقوية ملكه، وسياسة وبطانة لجماله، وسياسة القوة أولى لأنها إذا انخرمت زال الجمال، وسياسة الجمال أحضرها لذة، وأظهرها حلاوة وقد تكون القوة من الجمال والجمال من القوة، ولكن الشيء ينسب إلى معظمه"[2].

---

(١) د. عابد الجابري: العصبية والدولة معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي ص٤٠٥-٤٣١.

(٢) المرادي السياسة ص١١٠.

أما الجند والقوات فهم قوة دعم الحكم في الداخل والخارج وهنا نجد المرادي يفيض في بيان صفاتهم وخصائصهم، وحقوقهم على الوالي أو الحاكم، وواجباتهم ويرى أن جنود الحرب يجب أن يتوافر فيهم خصلتان:

إحداهما الشدة والثانية المروءة.

إذ أنه بالشدة يقاتل ويحارب بشجاعة، أما بالمروءة فإنه يثبت ويتماسك ويشتد في حميته فتزيد شجاعته.

أما عن حقوقهم فيرى المرادي ضرورة العمل على تثقيفهم وتعريفهم بأزمتهم أو معركتهم، كما يجب تعريفهم بقوادهم، وتلبية احتياجاتهم وأرزاقهم، كما يجب على الحاكم إعلامهم بالغرض الذي يجرون إليه من خدمته، والقدر الذي يستحقون عليه من كرامته بشرط ألا يدللهم ولا يجعلهم يبغون على رعيته لأنه إذا قوى السلطان جنده بإضعاف رعيته فهو مضعف لجنده ومتلف لملكه، وإذا أضعف جنده بقوة رعيته فهو متلف لجنده ومفسد لملكه، وإنما عليه أن يحقق العدل في سيرته وجبايته بين جنده ورعيته.[1]

وينصحه المرادي بأن يؤلف جنوده وجيشه من أجناس متفرقة وقبائل شتى حتى لا يتهيأ لهم الاتفاق على رأي واحد في الخلاف، وأن يسوس جنده سياسة الحكيم العادل فلا يؤثر أحدهم على الآخر دون استحقاق، وإلا كان صاحب هوي، فينفر منك الذي آثرته خوفا من تغلب هواك، كما ينفر منك أيضا الذي آثرته عليه لأنه أعلم أنك قربته دون استحقاق فيترك الأعمال التي تنال بها

(١) المرادي السياسة ص٩٤.

المنزلة كما يقول المرادي.

والملاحظ أن المرادي استعان ببعض صفات الحيوانات وخصالها وصبغها على قائد جنوده وهو بلا شك متأثر هنا بكتاب الأدب والبلاغة لابن المقفع وابن قتيبة إذ نجده يقول "ينبغي أن يدرب السلطان قائد جنده على وثبات كوثبات الأسد، وخطفات كخطفات الحدأه، وختلات كختلات الذئب، وروغان كروغان الثعلب، وصبر كصبر الحمار، وهجمات كهجمات الخنزير، ويكور كبكور الغراب، وحراسة كحراسة الكراكي"[1].

ويشير المرادي أيضا إلى طريقة تكوين الجيش وضرورة تزويده بالآلات والعدد والسلاح، كما يتكلم عن فنون الحرب وقيادة الجيش وأساليب الدهاء كما ينصحه بأنه في سبيل الحفاظ على ملكه واستمرار قوته فعليه أن يصاحب بعض أعدائه ويداهنهم ليعرف أخبار بقيتهم ويهدم اتفاقهم جميعا، وإذا ابتلى بقوم استشهروا بالنفاق والبعد عن الحقيقة، فعليه أن يختار منهم رؤساء ويلقي بينهم الخلاف حتى يتنازعوا، فيكفيه بعضهم مؤونة بعض، ويبقى هو في أمن وراحة لأنهم إذا أنصلح ما بينهم رجعوا كلهم عليه فأتعبوه وأهلكوه، فإن لم يستطع اتقاء شرهم فليس أمامه سوى محاربتهم.

(٤) العدل أساس الحكم:

ولقد كانت قيمة العدل من أهم القيم التي أفرد بها المرادي مكانا هاما في نسقه السياسي، فالعدل أساس الملك، والعدل هو الفضيلة التي يجب على كل

---

(١) المرادي السياسة ص١١١.

حاكم أن ينفذها في ملكه، فهذه الفضيلة إذا تحققت كما ينبغي أن تكون، فإنها تزيد السلطان في علوه وترفع مكانته وقدره، بل إنها تنصره على أعدائه، إذا سيلتف حوله جميع أبناء الأمة، فقد كان عدل عمر أهيب من سيف الحجاج، فإذا راعي السلطان بين رعيته وجنده العدل رضى بهم جميعهم حتى وإن سخط بعضهم عليه لتعارض العدل مع مصالحه الذاتية، ولكن عليه ألا يأبه بذلك، فيكفيه إجماع العامة على مذهبه[1].

ولقد كانت قيمة العدالة عند المرادي الحضرمي وكما هي عند أكثر فقهاء المسلمين ذات مضمون سياسي هام للغاية، وكانت تأتي قبل قيمة الحرية أو المساواة، وما ذلك إلا لتذكير الحاكم بأن محور سلوكه هو أن يكون عدلا، لأنه إذا كانت الشرعية مردها الاختيار، فإن الطاعة محورها العدالة.

والعدالة كقيمة سياسية عليا منوطة في التطبيق بوجود الإمام الصالح في المقام الأول، لا بوجود قواعد عامة مجردة تقوم الدولة بتطبيقها على الأفراد، والحاكم الصالح هو رجل كامل الإيمان، وافر التقوى، راجح العقل، صحيح البدن، ومن ثم يؤتمن على الحكم بين الناس بالعدل وفي ذلك يقول المرادي "وأحق الناس أن يأخذ نفسه بالعدل السلطان فيما قال أو فعل، لأنه نافذ الأقوال، مسئول عن جميع الخلق بل إنه ينصح السلطان بأنه إذا أراد أن يفعل فعلاً من الأفعال فعليه أن ينظر كيف ذلك الفعل عنده وعند غيره من الناس، فإذا كان عنده صالحا وعند الناس فاسدا فليتركه ما استطاع لأنه لن يجد من الناس من يعذره في فعله، وليعلم السلطان أن الناس يرمون الولاة بسوء العهد

(١) المرادي السياسة ص١٠٧ - ١٠٨.

وقلة الإنصاف (العدل) فإذا استطاع أن يزيل ذلك عن عرضه وأعراض نظرائه فليفعل[١].

وهكذا يكون أحد التداعيات المنطقية لارتفاع شأن العدل كقيمة سياسية عليا هو التركيز على دور القيادة باعتبارها أساس الحياة السياسية وعلى أهمية إتباع القائد باعتبار أنه يتميز بقدرات إيمانية وعقلية وجسدية تفوق ما لدى غيره[٢] فعلاقة السلطان برعيته هي علاقة الروح بالجسد، والعدل هو علاقة الانسجام التي تربط بين أفراد المجتمع، ولكن ربما ثار السؤال الهام كيف يتحقق العدل وما هو محور العلاقة بين الحاكم والمحكوم؟ وما هي الأسس والمبادئ التي تحدد هذه العلاقة، وما الذي يفصل بينهما في حالة التعارض؟ هل هناك قانون يسير بمقتضاه الجميع؟

في تلك الحقبة من الزمان كان اهتمام مفكري السياسة يدور حول قضية السلطة والسلطان، والحكم والحكومة، ولم يهتموا بالدولة كنسق متكامل يحوي كل هذا، كما لم يهتموا بدراسة الواقع المعاش، وإنما اهتموا بما ينبغي أن يكون طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية أو سنة السلف الصالح، واجتهادات الفقهاء في فهمها، وربما يعد المرادي الحضرمي استثناءا من معظم مفكري السياسة الذي أشار إلى ضرورة وجود قانون وفي ذلك يقول... "ويجب أن تكون سياسته (أي الحاكم) على قوانين مألوفة ولا يكثر من تغيرها"[٣] فالمرادي يرى

---

(١) المرادي السياسة ص١٠٩.

(٢) د. سعد الدين إبراهيم: المجتمع والدولة في الوطن العربي ص٨٣-٨٤.

(٣) المرادي السياسة ص٣٥.

ضرورة وجود قانون يحدد علاقة الحاكم بالمحكوم، ويرى أنها يجب أن تكون مألوفة فلا يكثر من تغييرها حتى تكون لها قيمة وهيبة في التنفيذ، وحتى يعرفها الجميع، وإن بدأ في بعضها ظلم، فإن الظلم المألوف تصبر عليه النفوس أكثر من صبرها على الظلم المتغير، ينصح المرادي الحاكم بأن يستند إلى العدل في استخدامه وتطبيقه للقانون لأنه إذا عمل بالجور أو الحزم، فقد لا يسلم من حقد وكراهية المظلومين.

والواضح هنا أن المرادي لا يقصد بالقانون، القانون الديني الذي يسمى "الشريعة" والذي يختلف اختلافا واضحا عن جميع أشكال القانون، فالمعروف أن الشريعة الإسلامية هي جملة الأوامر والنواهي الإلهية التي تنظم حياة المسلمين من جميع الوجوه، وكانت من المرونة بحيث استمر تواجدها على مر العصور، وإن اختلفت قوة وضعفا، ولكن ظل المبدأ القائل بأن الإسلام من حيث هو دين ينبغي أن ينظم الناحية القانونية في حياة المسلمين دائما لا يتحداه أحد، وكان الجانب التشريعي الذي يمثله القضاة ملزما في أحكامه بقانون ومبادئ الشريعة الإسلامية.

ومع تفكك الدولة الإسلامية أواخر القرن الثالث الهجري- التاسع الميلادي- وظهور المنازعات السياسية، ابتعد التشريع الإسلامي عن السلطة السياسية وظل محتفظا باستقراره في قوالب نهائية بينما شهدت الحياة السياسية انحلالا في شكل الأنظمة.

كما أنه لا يقصد بالقوانين، القانون الوضعي بمعناه الدقيق (وهي التشريعات التي وضعها الإنسان) وإنما يعني بالقانون القانون الإسلامي الذي

أدمج القانون بمعناه الدقيق في نظام الواجبات الدينية إدماجا تاما، والملاحظ أن المرادي قد استخدم هنا لفظ القانون تأثرا بالفكر اليوناني وخاصة كتاب أرسطو في السياسة والذي اعتمد عليه كثيرا في عرض نسقه السياسي، بل أننا نجده يدعو إلى تغيير تلك القوانين تمشيا مع تطور المجتمع واحتياجاته، فالسلطات العامة ترد عادة إلى الحقوق والواجبات الخاصة كواجب أداء الزكاة، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وحقوق وواجبات الأشخاص الذين يختارون شخصا ليكون إماما أو خليفة، وكذلك حقوق هذا الأمير وواجباته، ولذلك فالنظم الأساسية للدولة الإسلامية لم توضع على أنها تؤدي وظائف لجمهور المؤمنين من حيث هم كذلك وإنما اعتبرت فروض كفاية، إذا قام بها عدد كاف من الأشخاص، فإن ذلك يعفي الباقين من القيام بها.

رابعًا: جوانب الفكر السياسي عند المرادي الحضرمي:

ارتبطت النظرية السياسية عند المرادي الحضرمي بالمقومات الاجتماعية للجماعة الاسمية من ناحية، وبالقيم الأخلاقية من ناحية أخرى، ولذلك كان اهتمامه بالأمة أو الجماعة وما يجب أن يتوفر فيها، والقيم والمبادئ الأخلاقية التي تضمن تحقيق الاستقرار والاستمرار ورغم تأثر المرادي بآراء مفكري السياسة في العالم الهليني، إلا أنه التزم بطابع الإسلام والذي كان يختلف عن الحياة السياسية في الحضارات المجاورة، إذ أنه يجمع بين الشورى ومركزية الحكم، فالخليفة هو السلطة العليا في الدولة ولكنه يرجع إلى أعوانه وإن كان لا يتقيد بما يشيرون به إلا في حدود الدين، هذا من ناحية الحاكم، أما الأمة أو الجماعة فقد راعي المرادي قواعد تجمعها وارتباطها واعتبر هذه القواعد تعتمد على المساواة والأخوة وليس العصبية وهو نفس الاتجاه الذي كان الإسلام قد جاء أساسا به، إذ دعا إلى إحلال المساواة والترابط والمحبة بين البشر جميعا، فانتماءاتهم ليست انتماءات قبلية وإنما يجب أن تحول إلى الدين الذي يخضع له الجميع دون فوارق إلا في مقدار تقوي كل إنسان.

وقد تضمن الفكر السياسي للمرادي جانبين:

- جانب سياسي، وجانب أخلاقي:

أما الجانب السياسي فقد اهتم فيه المرادي بتوضيح الآراء والمبادئ التي تدعمه فاهتم بأمور السلطان والأمة والشورى والمعاونين....الخ ولم يكن الجانب الأخلاقي منفصلا عن الجانب السياسي فجاءت نصائحه وتحذيراته للحاكم والمحكومين، وما يجب أن يتصف به الحاكم من الفضائل الكريمة، وما يجب أن يبتعد عنه المحكومون من الرذائل الكريهة مكمله لهذا الجانب بحيث نجد أن المرادي الحضرمي ربما كان من أوائل المفكرين الذين ربطوا بين الفكر السياسي والفكر الأخلاقي في منظومة الحكم الإسلامي وقد تضمن الجانب السياسي الأمور التالية:

١. الاستشارة (أو الشورى وعدم الاستئثار برأي واحد):

إذا كان الحكماء يؤكدون أن من استغنى برأيه قد خاطر بنفسه، وإذا كان "علي بن أبي طالب رضي الله عنه" يؤكد أنه من أعجب برأيه فقد ضل، ومن استغنى بفعله فقد زل، فإن المرادي الحضرمي يؤكد أهمية وضرورة استشارة الحاكم لمعاونيه لأن الاستشارة تفيد المستشير عقلا وهداية فيدرك بها الصواب[1].

أما ضرورتها فتعود إلى:

---

(١) المرادي السياسة ص٢١ وقارن ذلك بأقوال ابن رضوان في الشهب ص١٥٠، وابن الأزرق في بدائع السلك ج١ ص٣٠٥.

أ- قصور معرفة المستشير أو الحاكم.

ب- خوفه من الغلط في تقدير الأمور حتى وإن لم يكن من أهل التقصير.

ج- قد يغلب الهوى نفس المستشير فيحجب ذلك رأيه ورؤيته فيحتاج إلى مشورة من صفا رايه من كدر الهوى وأبصر مختلف الآراء وأوجهها.

د- ربما كان من يستشيره شريكا له في الفعل فتكون شورته داعية إلى مودته، ومغرية له على معونته.

ويؤكد المرادي في هذا الجانب على الناحية الأخلاقية والخصال والصفات التي يجب أن يتحلى بها المستشار، وإمعانا منه في توضيح هذه الفضائل فإنه يقرنها بأضدادها من الرذائل، فيرى أنه لكي تؤتي الاستشارة ثمارها، فإنها يجب أن تؤخذ من شخص يتصف بالفطنة والعقل، لأنه إذا لجأ إلى الأحمق الجاهل لم يزدك إلا لبسا، ولم يقم بتحقيق نصحك[1]، ومنها أن يكون محبا صافي القلب، لأنه أن اتصف بغير ذلك فلا يمكنك أن تؤمن غشه، كذلك يجب أن يكون كاتما للسر ولا يطلع أحدا عليه لأنه إن فشا سرك، شاع ذلك سواء بين الأصدقاء أو الأعداء وساعدهم ذلك على نصب الحبائل حولك.

كما ينبه المرادي "المشير له أو من يقدم الاستشارة" إلى بعض الأمور التي يجب أن يراعيها إذا قدم المشورة لمن يطلبها منه منها مثلا:

ألا يلزم طالب المشورة بضرورة الأخذ برأيه هو وضرورة تنفيذه، لأن عدم

(١) المرادي السياسة ص٦٢.

الأخذ بها ليس معناه قدحا في شخصه، أو عيبا في رأيه، وحتى ولو كانت آراء السلطان مخالفة لرأيه فلا يجب عليه أن يزين له المحال من آرائه، لأن ذلك غش وخداع ومالأة، وإنما عليه أن ينبهه إلى الصواب من رأيه، ويتركه حتى يتبين هو صواب رأيك فيعرف قدرك ويتبع رأيك[١].

٢- المعاونون وما يجب أن يتصفوا به:

ويشير المرادي إلى أن السلطان يجب أن يعاونه:

أ- الوزير.

ب- الكاتب.

ج- الحاجب.

ولا يمكن له أن يستغنى عن أحدهم وفي ذلك يقول "كاتبك لسانك، وحاجبك وجهك وعونك (ووزيرك)[٢] يدك، فأخذ لنفسك وجها ولسانا ويدا[٣]، فهو يحتاج إلى الوزير ليستعين به في تدبير ملكه ولذلك يفوضه في

---

(١) المرادي السياسة ص٦٥- ٦٦.

(٢) اختلف علماء اللغة في اشتقاق الوزراء فقال بعضهم أنها من الوزير بكسر الواو، وهو الحمل وكان الوزير قد حمل عن السلطان الثقل ومن هؤلاء ابن قتيبة، والثاني أنها من الوزر بفتح الواو والزاي وهو الحبل الذي يعتصم به لينجي من الهلاك، وكذلك الوزير معناه الذي يعتمد عليه الخليفة أو السلطان ويلتجئ إلى رأيه وهذا قول أبي إسحق الزجاج (انظر ابن رضوان: الشهب اللامعة ص٢٠٥- ٢٠٦.)

(٣) المرادي: السياسة ص٨٣.

الكثير من شئون حكمه ويؤكد ذلك بقوله "احزم الملوك يحتاج إلى وزير، وأشجع الناس يحتاج إلى سلاح، وأجود الخيل يحتاج إلى سوط[١] وقد مثل المرادي الوزير الفاسد مع الملك الصالح بالتمساح الذي يوجد في الماء الصافي.

وعموما فالمرادي يحدد خصائص وصفات يرى أنها ضرورية لكل من يعاون السلطان من الفئات السابقة، فالكاتب يجب أن يتصف بالفصاحة واللسان وحسن الخط، ويكون عالما بالأدب كاتما للسر، كما أن كاتب الأمير أو السلطان يجب أن يكون موثوقا بمروءته حتى لا يخل به في أوقات عسرته وشدته، أما كاتب الإمام فيجب أن يكون صحيح الأمانة، عارفا بوجوه الجباية، بصيرا بالحساب، رفيقا بالرعية، وأما كاتب القاضي فيجب أن يكون في غاية العدل والنزاهة والمعرفة بالفقه والفصاحة[٢].

أما الحاجب فيجب أن يكون سهل الوجه، سالم الجوارح من كل آفة، عارفا بالناس ومنازلهم وأقدارهم عند رئيسه حتى يكون وجهه عنوانا عن وجه محجوبه من غضب ورضي، وإبعاد وإدناء وللحاجب مكانة ومنزلة رفيعة عند الحكام والأمراء إذ تماثل درجته درجة الوزير[٣].

وأما المعاونون فيجب أن يتوافر فيهم:

أ- السياسة: ليتعامل مع كل فرد بما يناسبه فلا يعامل الخاصة بمعاملة

(١) المرادي السياسة ص ٩٩.

(٢) المرادي السياسة ص٨٣.

(٣) المرادي السياسة ص٨٤.

العامة ولا العامة بمعاملة الخاصة.

ب- الصدق: ويجب أن تتوفر فيهم هذه الصفة لأنهم يتصرفون في الكثير من الأخبار كما أنهم قد يعلمون رئيسهم بجميع ما يجري في رعيته إذا احتجب.

ج- الطاعة: إذ يجب عليهم أن يوقروا رئيسهم ويبادروا إلى إنفاذ أوامره

د- الشدة: وهي من الخصال المطلوبة عند الضرورة[1]

وينصحه المرادي بأن يتخذ من أعوانه ورجاله ووزرائه من يحسن الفعل وإن لم يحسن القول، ويحذره ممن يحسن القول ولا يحسن الفعل لأن الذي يحسن الفعل إن أبدى الصمت ضعفه، كشف الفعل عن قوته، والذي يحسن القول إن أبدى القول قوته كشف الفعل عن ضعفه وقد قيل أن كان الملك جاهلا ووزرائه عالمين، استقام أمره وإن كان عالما ووزراءه جاهلين تفرق عليه أمره واضطرب رأيه.

ويحذر المرادي- السلطان- من أن بعض معاونيه قد يظهر له خلاف ما يبطنه ولذلك فعليه أن يتصور كثيرا من الناس خلاف منازلهم التي هم في الحقيقة عليها، فقد يلاقونه بالتصنع ويعاملونه بالمداهنة والتقرب، وينبهه إلى قول الحكماء بأن الأصحاب ثلاثة:

صاحب كالغذاء، وصاحب كالدواء، وصاحب كالداء، وينصحه بإبعاد الذي هو كالداء وأن يتحرز منه، أما الاثنان الآخران فيستعمل كل واحد منهما

(١) المرادي السياسة ص ص٨٤- ٨٥ وقارن ابن رضوان: الشهب ص٣٧٨.

في موضعه، كما يجب عليه أن يبحث عن أهل الفضل، وألا يولي أحدا منهم في غير موضعه، فإذا ولى عاملا أو قاضيا بعد اختياره، فعليه أن يتعهده بالنظر ويختبره بأن يدس عليه من يأتيه بالرشوة والزمام فى تبديله الحقيقة، فإذا رأه استدام على الامتناع حمد أمره وشد أزره، أما من يثبت فساد ذمته، فعليه استبعاده[١]. ولكن ما الذي يجب على السلطان أن يفعله إذا كان أحد عماله من القوة والحزم وكان هو من الضعف- ويتساءل المرادي كيف تستقيم الأمور في هذه الحالة؟ ينصح المرادي السلطان في هذه الحالة بألا يطيل بقاء الحازم منهم على عمله حتى لا يتسبد بأمره ويخرج عن طاعته.

٣- تصنيف الحكام وأقسام الحكم وأغراضه:

يستدل المرادي بأقوال الحكماء في تقسيم السلاطين إلى ثلاثة أصناف موضحا خصائص كل صنف:

الصنف الأول: سلطان العدل والأمانة: ويذكر له فضائل أربعا هي: الأجر- الثناء- النصر- البقاء- فإذا نطق لسان العدل في دار الإمارة، فليبشر ساكنها بالعز والعمارة، ويستشهد بكلام أرسطو في قوله "العالم بستان سياجه الدولة، والدولة سلطان تحميه السنة، والسنة سياسة يسوسها الملك، والملك راع يعضده الجيش والجيش أعوان يكفلهم المال، والمال رزق تجمعه الرعية، والرعية عبيد يجمعهم العدل، والعدل مألوف، وبه صلاح العالم"[٢].

---

(١) المرادي السياسة ص٩٨- ٩٩.

(٢) المرادي السياسة: ص١٠٧-١٠٨

أما **الصنف الثاني**: فهو سلطان الجور والسياسة: وهذا الصنف يحتاج إلى فنون من التدبير وأساليب من المكر والدهاء يستعطف بها القلوب ويزين بها الإبصار.

أما **الصنف الثالث**: فهو سلطان التخليط والإضاعة: وهذا الصنف فيه هلاك سلطانه، إذ أن لذة ساعة تؤدي إلى دمار الدهر كله مما يؤدي إلى فساد الدين والعرض وخسارة الدنيا والآخرة مع استعجال الفقر والذلة[1]

٤- الأمة أو الدولة:

من الملاحظ أنه في تلك الحقبة من الزمن ومنذ بداية التفكير السياسي في ظل دولة الإسلام كان اهتمام مفكري السياسة يدور حول قضية السلطة والسلطان والحكم والحكومة، ولم تهتم بالدولة كنسق متكامل يحوي كل هذا، كما أنها لم تهتم بدراسة الواقع المعاش، وإنما اهتمت بما ينبغي أن يكون طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية أو سنة السلف الصالح واجتهادات الفقهاء في فهمها وربما يعد المرادي الحضرمي استثناءا من معظم مفكري السياسة الذي أشار إلى قضية القانون رغم فهمه الإسلامي له والذي يختلف عن فهمه بمعناه العام.

غير أن المرادي أو من سبقه من مفكري السياسة لم يشيروا إلى مصطلح الدولة أو المجتمع وأن كان المرادي قد استخدم مصطلحات تقترب بدرجات متفاوتة من هذين المفهومين مثل الرعية- القوم- الجماعة- الأمة- الحكم-

(١) المرادي السياسة: ص١٠٧-١٠٨

الحكومة- السلطة- السلطان.

وليس هذا مستغربا فمفهوم الدولة والمجتمع يعدان من المفاهيم الحديثة نسبيا، وقد شاع استعمالهما في الأدبيات الغربية في القرون الخمس الأخيرة[١] ولا يعني هذا أن المغرب العربي لم يعرف الدولة أو المجتمع بل عرفهما كما عرف الوحدة في ظل المرابطين والموحدين، لكن الملاحظ أن المفكرين العرب بدأوا يكتبون عن الظواهر الاجتماعية والسياسية وأنظمة الحكم في المراحل التاريخية التي بدأ فيها المجتمع العربي والدولة الإسلامية في الجمود أو الانحسار أو التحلل، أي بدءا من القرن الرابع الهجري، وكان ذلك على يد الفارابي والماوردي في المشرق، وابن حزم وابن باجة والمرادي الحضرمي في المغرب.

ونلاحظ أن المرادي في كتابه "الإشارة في تدبير الإمارة" يشير إلى القاعدة البشرية (الأمة) ووحدة الرمز السياسي (الخليفة) ولكن لم نلاحظ تحقق وحدة الدولة سواء خارجيا في مواجهتها لأعدائها أو داخليا في تحويلها إلى مؤسسات مسئولة، بحيث يلتزم أمامها الحاكم بالقانون فتصبح شرعيته مستمدة من مدى التزامه بتلك القواعد والقوانين التي ارتضاها المجتمع واتفق عليها[٢].

الجماعة إذن هي أساس الكيان السياسي في الإسلام منذ وثيقة المدينة التي عقدها النبي صلى الله عليه وسلم بعد هجرته إلى المدينة، والتي ورد في أحد

---

(١) د. سعد الدين إبراهيم: المجتمع والدولة في الوطن العربي ص٧٧.

(٢) د. عابد الجابري: نحن والتراث ٦٦-٦٧، رضوان السيد: الأمة والجماعة والسلطة ص٤٦-٥١، ص١٣١-١٤٠.

بنودها "المؤمنون وذووهم يكونون أمة واحدة"[١] ورغم أن الشورى بين القائد والجماعة هي إحدى القيم المهمة الأخرى في الإسلام وقد أكدها المرادي بقوله "أن الاستشارة تفيد المستشير عقلا يزيده إلى عقله، وهداية يجمعها مع هدايته كما يقول "خاطر من استغنى برأيه"[٢] إلا أن وحدة الجماعة كانت في نظر الكثيرين من مفكري الإسلام الأوائل- أهم من الشورى[٣]

٥- القائد أو الحاكم وما يجب أن يتصف به:

من الواضح أن عنصر القيادة في الكيان السياسي الإسلامي لا ترجع فقط إلى النموذج النبوي في الممارسة، ولكن أيضا ترجع إلى عمر بن الخطاب حين وقف يخاطب المسلمين بقوله "يا معشر العرب إنه لا إسلام بلا جماعة، ولا جماعة بلا إمارة، ولا إمارة بلا طاعة[٤].

فقد لخص عمر بن الخطاب وهو نموذج القائد العادل كل ما سينصرف إليه الفكر السياسي الإسلامي في القرون التالية فمعظم كتابات اللاحقين من الماوردي بالمشرق إلى المرادي والمالقي وابن الأزرق في المغرب- كانت تدور حول صفات الخليفة وخصاله والعدالة وحق السلطان على الجماعة وهو الطاعة، وحق الجماعة على السلطان وهو العدالة، أما حقوق الفرد السياسية فلا أثر لها.

---

(١) عبد الغني بسيوني عبد الله: نظرية الدولة في الإسلام ص٧٠.

(٢) المرادي: السياسة ص٦١.

(٣) د. رضوان السيد: الأمة والجماعة والسلطة، ص١٢٢- ١٤١.

(٤) نقلا عن خليل أحمد خليل: العرب والديمقراطية (بحث في سياسة المستقبل) ص٥١.

ولقد اهتم المرادي بتوضيح الشروط التي ينبغي توافرها في الحاكم الصالح الذي يحق له الطاعة، كما ركز اهتمامه على إذكاء النصيحة له، وقدم مجموعة من الأصول والقواعد إذا وضعها السلطان وولاة المسلمين نصب أعينهم تحقق العدل والإنصاف.

أما الجانب الأخلاقي فقد اهتم فيه الموضوعات الآتية:

أولا: صفات وخصائص تخص الحاكمين وقد ركز فيها المرادي على تدعيم الفضائل والخصال التالية مع ذكر رذائلها حتى تتضح صورتها منها:

الاعتدال في جميع الأحوال (سواء في المأكل أو الملبس أو المنكح أو النوم، أو التعب أو الراحة)، ففيما يتعلق بالاعتدال في الطعام يؤثر عنه في ذلك حكمه مفادها أن مطاعم الرجال يستدل بها على عقولهم، ويستشهد بها على همهم، فإنه لا يحكم آراءه من ليس يحكم غذاء وفي الملبس ينصحه بالتوسط، وأن يختار نوع اللبس مما يلبسه سائر البشر فيكون ذلك علامة على تواضعه شرط أن يكون الملبس نظيفا مناسبا له محكم الصنعة.

أما في الزواج فإنه ينصحه بأن يختار فيمن يطلب معاشرتها أصول ثلاثة:

طيب الأصل، حسن الخلق، وكمال الدين، أما من زاد ذلك من الجمال أو اليسار أو الحسب أو النسب فهو ربح زائد، وإن لم يكن موجودا فلا يخل ذلك بالأصل، وينصحه بألا ينساق وراء أهواء قلبه ونوازعه وألا يسلم أموره لقيادة أمرها بل عليه الاعتدال في حبها.

وكذلك الحال في المال فإنه ينصحه بأن يخفي ماله عن أقرب الناس إليه سواء عن بنيه أو جنده أو عماله، لأن كثرته مضرة، وقلته محقرة له[١]

كذلك ينصحه بكثرة الصمت في وقت اليقظة ولا يكثر من النوم لأنه يميت القلب ويعطل الشغل.

حب العلم: ينصحه بأن يحبب العلم إلى نفسه حتى تألفه فيكون فيه راحتها ولذتها وسواء كان العلم علما منافعا أو علما لتزكية العقول ونشاطها فهو مفيد للعقول منشط لها لأن الملوك العلماء بقيت بالعلم أذكارهم وأن الملوك الجهال ماتت معهم أخبارهم.

أن يتصف بأخلاق المروءة، من خفض الصوت، ولين الكلمة دون كبر أو عجب، وألا يكون منقبضا عن الأناس فيبغضبوه، ولا منبسطا فيلتف حوله أصدقاء السوء، والأصح أن ينقبض مع العامة، وينبسط مع الخاصة، ويتعامل مع الجميع بحكم الخبرة، وأن يتصرف وفقا للقواعد والأصول ويكون ذلك بحكم الحقيقة لا بحكم الشهوة[٢].

ويؤكد المرادي أن هناك أربعة أمور إذا اجتمعت في السلطان كثر صحبه ووجب حبه وهي: العدل- البذل- التحبب- الرفق- والمروءة في الخلق السجيح، والكف عن القبيح، فالكلمة الطيبة تسهل الوعر، وتذلل الصعب، وتكثر الصحب، وتملك القلب، ولو لم يكن في هذا المجال إلا قوله تعالى (أدفع

(١) المرادي السياسة ص٦٧-٦٨.

(٢) المرادي السياسة ص٦٩-٧٠.

بالتي هي أحسن فإذا الذي بينك وبينه عداوة كأنه ولي حميم). كما يؤكد المرادي- لكان ذلك كافيا ووافيا في أن يملك الأمر كله.[١]

وعموما فإن المرادي يلخص ما يجب أن يتجمل به الحاكم من الآداب والحكم مسترشدا بأقوال ابن المقفع في كتابه "الدرة اليتيمة" وحديثه عن صديق له كان من أعظم الناس في عينه لأنه كان خارجا عن سلطان بطنه، وسلطان فرجه، وسلطان الجهالة، وكان أكثر دهره صامتا فإذا قال بذا القائلين، وكان ضعيفا مستضعفا فإذا جاء الجد فهو الليث.... وكان لا يدخل في دعوى ولا يشارك في مراء ولا يدلي بحجة حتى يرى قاضيا منصفا، وشهودا عدولا.... وكان لا يشكو وجعا لمن لا يرجو عنده البرء، ولا صاحبا لمن لا يرجو عنده النصيحة، وكان لا يتبرم ولا يتسخط ولا يشتكي، ولا ينقم من الوالي، ولا يغفل عن العدو، ولا يخص نفسه دون إخوانه بشيء من اهتمامه بحيلته وقوته.

وينصحه المرادي بأن يأخذ بهذه الفضائل، فإن لم يستطع أخذ ما استطاع منها، فإن أخذ القليل خير من ترك الجميع[٢].

---

(١) المرادي السياسة ص١٥٣.

(٢) المرادي السياسة ص١٦٠-١٦١.

تصنيف الناس وطبقاتهم وفقا لأخلاقهم:

يرى المرادي الحضرمي أن الخلق مغروز في طبيعة البشر، وإنه إذا كان كل إنسان قد ركب فيه جزء من سوء الطبيعة، فإن العاقل هو الذي يستطيع دفع ما ينتج عن سوء طبيعته بالمجاهدة والمثابرة والصبر والحلم، أي أنه يرى أن ممارسة الفضيلة هي الوسيلة لتحجيم الرذيلة والقضاء عليها[1].

وقد قسم العلماء والملوك السابقين الناس ثلاثة أجناس:

١-كريم فاضل: ويعود ذلك إلى أصله وعشيرته.

٢-لئيم سافل: صار اللؤم إليه من أحد أبويه أو أصحابه أو من عمل من الأعمال التي تقتضيه.

٣-متوسط بينهما.

وقد قالت الحكماء: أن الناس طبقات في الطبائع والخلاق ومذاهبهم شتى في جميع الأحوال، وكان بعض ملوك الفرس كما يذكر الحضرمي يجعل لكل طبقة من الناس زيا معينا يعرف به مكانه فلا ينتقل عن لباسه حتى يظهر من الفعل ما يستدل به على فضله، فينتقل بإذن الوزير إلى الطبقة التي فوقه، وهذا فى رأى الحضرمى أفضل لإبقاء السياسة فى مواضعها ومعاملة كل طبقة بما تستحقه، ولكن ما هو الأسلوب الأمثل لمعاملة هذه الأجناس المختلفة؟

---

(١) المرادي السياسة ص١٣٠.

يرى الحضرمي أن ضبط الكريم وملكه إنما يكون بالإكرام والإنصاف والمودة والاستعطاف فهو مأمون إذا شبع، ولكنه مخوف إذا جاع وقهر، فإذا جعلته سيدا كان لك عبدا، وكلما رفعته تواضع لك.

أما اللئيم فعامله بحذر لأنه مخوف إذا شبع وقدر، ومأمون إذا جاع وقهر ولا تحاول أن ترفعه لأنك إن رفعته ترفع عليك، فإذا أكرمت اللئيم ظهر منه الشر، وإذا ازددت في كرمه تمرد عليك.

أما المتوسط فيجب أن تعامله بقدر ما فيه من الإكرام والإهانة، وأمزج له الرغبة بالرهبة، وقابل له الإكرام بالإهانة فإنه يطيعك خوفا من عقابك، ورجاءا في ثوابك، وحاذر أنك لو عاملته بأحد الطرفين لانقض عليك الطرف الثاني منه[1].

وعموما فيجب أن تعاشر كل إنسان بما يحمله خلقه- كما يؤكد المرادي ذلك ولكن بعد معرفتك بطبعه، والأفضل أن يظل الناس في حاجة إليك فتستطيع أن تملكهم بقضاء حاجاتهم، وتعزز عليهم بالاستغناء، لأنهم أن شعروا أنك في حاجة إليهم أهانوك وفي ذلك يقول "وأعلم أنهم عبيدك ما دامت لهم حاجة إليك، وأعداؤك ما دام لهم عنك غنى، فعاشرهم في وقت استغنائهم عنك بخلاف معاشرتهم في وقت حاجتهم إليك[2].

(١) المرادي السياسة ص١١٣.

(٢) المرادي السياسة ص١١٤.

نظرية الوسط الذهبي عن المرادي الحضرمي:

تأثر المرادي بالفكر الأخلاقي الأرسطي، واعتنق نظرية الوسط الذهبي كما نادى بها أرسطو، واعتقد أن الفضيلة هي وسط بين إفراط وتفريط، فهو على سبيل المثال حين أوصى الحاكم بفضيلة الصبر فإنه يوصيه معها بالحلم، وحين أوصاه بالحكمة فقد جعلها وسطا بين الكلام والصمت وهكذا في سائر الفضائل.

خامسًا: سياسة المرادي وأثرها على مفكري المغرب والأندلس:

ولاشك أن هذا الكتاب بما تضمنه من آراء سياسية وفلسفية كان ملهما ومرشدا لمفكري المغرب في هذا المجال، فقد اعتمد عليه "ابن الأزرق" في كتابه بدائع السلك في طبائع الملك" ونقل نصوصا كثيرة منها ونسبها إلى صاحبها، "وابن رضوان" في مؤلفه الشهب اللامعة في السياسة النافعة ت٧٨٣هـ وكان من الكتب الهامة التي اعتمد عليها ابن خلدون في مشروعه السياسي المقدمة.

أولا: ما بين سياسة المرادي وشهب ابن رضوان:

يقول د. علي سامي النشار محقق كتاب الشهب اللامعة لابن رضوان "لكتاب الشهب ميزة هامة في البحث العلمي في علم السياسة عند المسلمين فقد حفظ لنا نصوصا مهمة عن كتابين من أهم الكتب في علم السياسة عند المسلمين وهذان الكتابات هما كتاب السياسة لابن حزم، وكتاب السياسة للمرادي وهذا الأخير قدم ابن رضوان نصوصا منه في كتابه الشهب اللامعة، ويذكر أن ابن رضوان قد استفاد منه استفادة كبيرة فنقل نصوصا هامة منه وكان ينسب النصوص إليه أحيانا وأحيانا أخرى يوردها مرسله دون ذكر المرادي، ويؤكد أن ابن رضوان كان لديه نسخة كاملة من هذا الكتاب كما كان يوجد بالقصر المريني نسخة منه، وإذا عرفنا أن ابن رضوان وابن خلدون كان صديقين ويعيشان في القصر المريني حيث كان ابن خلدون كاتبا للسلطان المريني ابن سالم[1] لأدركنا أن ابن خلدون لابد وأن يكون قد أطلع على كتاب المرادي في السياسة، ولاشك أن إشارة ابن خلدون إلى الدولة المستجدة وتحليله لها إنما يعود فيه الفضل إلى المرادي الحضرمي الذي أشار إليها في كتابه "الإشارة في تدبير الإمارة"، هذا وسوف نشير أثناء تحليلنا للفكر السياسي عند المرادي الحضرمي إلى ما نجده من تشابه بينه وبين آراء اللاحقين عليه.

وعلى سبيل المثال فابن رضوان يستشهد في الباب الخامس من كتابه "الشهب" وهو بعنوان في مجلس الملك وظهوره وخفائه وذكر الوفود.... يورد

---

(١) د. علي سامي النشار: مقدمة تحقيق كتاب الشهب اللامعة لابن رضوان ص٣٧.

نصا للمرادي في سياسته بقوله "ليكن جلوسك تربعا وضحكك تبسما وإياك وتشبيك الأصابع وإدخالها في الأنف والعبث بالقلنسوه ووضع اليد على اللحية وتقليم الأظافر بحضرة الناس وبحضرة السلطان وإذا مشيت فلا تضرب برجليك ولا تنظر في عطفيك، ولا تتمايل تمايل المرأة ولا تثب وثوب الطفل، ولا تقف على الجماعات.... إلى آخر نص المرادي الذي ذكره في الباب التاسع بقوله: ولا تكثر الانشراح الدال على الفرح ولا الانقباض الدال على الحزن، ولتكن من التوسط على حال لا يدري معها ما في نفسك ولا يستدل بها على شيء من أمرك[١].

كما يورد للمرادي نصا في هيئة الجلوس والركوب وسائر التصرفات "وقد ذكره ابن رضوان تحت عنوان "في سيرة الملك مع خواصه وبطانته.... وقد لخصه ابن رضوان وعرضه في كتاب مسترشدا بآراء المرادي في هذا الباب [٢].

أما في الباب السادس عشر من كتاب ابن رضوان وهو بعنوان في الحزم والدهاء وكتم السر والقوة وما يلحق بذلك فإنه يذكر المرادي بقوله قال المرادي في سياسته الحزم هو النظر في الأمور قبل نزولها وتوقي المهالك قبل الوقوع فيها [٣].

(١) ابن رضوان: الشهب اللامعة ص١١٨-١١٩ وقارن المرادي السياسة ص٨٩.

(٢) ابن رضوان: الشهب اللامعة ص١٦٤، وقارن المرادي السياسة ص٨٩- ٩١.

(٣) ابن رضوان ص٢٦٩ وقارن المرادي السياسة ص١٣٣.

ثانيا: ما بين سياسة المرادي ومقدمة ابن خلدون:

وإذا كانت أبحاث المقدمة لابن خلدون، والآراء الواردة فيها تشكل كلها وحدة لا تتجزأ، وتعبر عن الفكر الخلدوني، وتعكس طابعه العام وهو الطابع الذي انتهى إليه بعد نضجه وإلمامه بمختلف معارف عصره بعد تمثله للتراث الثقافي الإسلامي بمختلف مناحيه تمثيلا عميقا واعيا فترة لا تقل عن تسع سنوات قضاها منعزلا متأملا في عزلته الشهيرة بقلعة ابن سلامة، وهو يومئذ في الخامسة والأربعين من عمره مصاحبا فيها ابن رضوان، وقد عرفنا كيف كان كتاب السياسة للمرادي من أهم الكتب التي اعتمد عليها ابن خلدون مما يرجح أيضا أن ابن رضوان قد أطلع على هذا الكتاب الهام واستفاد منه استفادة واضحة، على الرغم من أنه لم يذكر ذلك صراحة، كما أنه لم يذكر كتاب صاحبه ابن رضوان "الشهب اللامعة" وأغفله كما أغفل ذكر جميع الكتب التي ألفت في عصره وقبل عصره، ومن المعروف أن ابن رضوان كان صديقا حميما لابن خلدون كما يذكر هو ذلك في "التعريف"[1] كما كانا موظفين ساميين في حاشية السلطان، ويؤكد الدكتور "عابد الجابري" أن صاحب المقدمة قد أطلع خلال تلك الفترة من حياته سواء في الأندلس أو في فاس على كتب أخرى في السياسة والآداب الملوكية والرسائل المؤلفة في هذا الموضوع سواء منها ما صنف من قبل، أو ما تم تأليفه في عصره، من ذلك ما كتب صديقه "ابن الخطيب" في هذا الموضوع وخاصة كتابه "تاريخ غرناطة" وكتاب سراج الملوك للطرطوشي، وكتاب المرادي الحضرمي في السياسة، وكتاب السياسة المنسوب لأرسطو، ومما

(١) كتاب التعريف ص ٧٠.

يرجح إطلاعه على هذه الكتب وغيرها- كما يؤكد الجابري- أنه تعرف في هذه المرحلة من حياته على جوانب كثيرة من الفكر السياسي لأن الوظائف التي تقلدها كانت تتطلب منه الإطلاع على ما يسمى بآداب الملوك أو الآداب السلطانية إطلاعا نظريا وعمليا معا[١].

وكيف لا يعرف ابن خلدون المرادي الحضرمي وقد أرخ لتاريخ المغرب وعرض لجغرافيتها وممالكها وملوكها، بل أنه عرض لإشعار كثير من شعرائهم[٢].

ليس هذا فحسب، بل أن د. علي عبد الواحد وافي يؤكد أنه تتلمذ على يد مجموعة من الأساتذة ويذكر منهم عبد الله بن يوسف بن رضوان المالقي[٣]، ويبدو أنه تتلمذ على الأب الذي كان فقيها وتولى قيادة ديوان الجند كما يقول ابن الأحمر[٤]، كما يذكر ابن خلدون أنه تتلمذ على يد عبد الله بن يوسف المالقي، وذلك في كتاب التعريف وما ذكره د. علي عبد الواحد وافي يؤكد علاقته الوثيقة بابن رضوان وإطلاعه على كتابه الشهب اللامعة وبالتالي معرفته بكتاب السياسة للمرادي الحضرمي، وهو الكتاب الذي أطلع عليه ابن رضوان واقتبس منه كثيرًا.

وقد كان لهذا التراث كله أثره في تحول ابن خلدون في هذه الفترة من حياته

---

(١) د. عابد الجابري: فكر ابن خلدون، العصبية والدولة ص٦٤- ٦٦.

(٢) ابن خلدون العبر ج٦ ص١٨٢، وما بعدها، وكتاب التعريف ص٣٦٠.

(٣) مقدمة ابن خلدون: تحقيق د. علي عبد الواحد وافي المقدمة ص٤٣، ١٥٧.

(٤) ابن الأحمر: مستودع العلامة ص٥١-٥٢ تحقيق محمد بن تاويت التطواني.

من الاهتمام بالسياسة إلى الاهتمام بالتاريخ، من الاهتمام بالفلسفة والشعر إلى تأمل الواقع الاجتماعي والسياسي لعصره والعصور السابقة له.

وإن نظرة فاحصة إلى ما ورد في كتاب السياسة للمرادي من اهتمام بسياسة الملوك وآدابها والقواعد التي يجب أن يراعيها الحكام في تدبير شئون رعاياهم والمراتب السلطانية، والوظائف الحكومية، ومالية الدولة وجنودها وغير ذلك مما يتعلق بتدبير أصول الحكم والآداب الأخلاقية، فإننا نجد أن هذه المسائل هي جزء من المسائل التي يبحث فيها علم العمران، بل أنها تشكل المحور الأساسي الذي تدور عليه أبحاث ابن خلدون في مقدمته، ولكن الفرق بينهما أنه بينما نجد كتاب المرادي يعتمد على الوعظ وتقديم النصح والوصايا بالاستكثار من الأحاديث والآثار والحكم والأقوال، ويلجأ إلى الإقناع الخطابي، نجد ابن خلدون قد اتخذ لنفسه منهجا يستهدف دراسة الظواهر كما هي ويعتمد على النتائج التي يقررها على البرهان لا على الإقناع الخطابي.

وإذا كان المرادي يعني بمصطلح الدولة "القوة والسيطرة والسلطان" ويشير كثيرا إلى ما يسمى بالدولة المستجدة، فإن ابن خلدون حين يتحدث عن الدولة ويميز بين الدولة المستقرة والدولة المستجدة أو الحادثة[1]، فإنه يعني بالدولة المستقرة الدولة القائمة التي نشبت الثورة ضدها، نتيجة الصراع بين العصبية للدولة المستقرة وقيام إحدى العصبيات الثائرة ضدها والتي تستهدف الإطاحة بها وتأسيس دولة جديدة، أما الدولة المستجدة أو الحادثة فهي دولة العصبية الثائرة المطالبة بالملك والتي لم تنته بعد من القضاء على الدولة القديمة

(١) ابن خلدون المقدمة ج٣ ص٧٠٢.

المستقرة، ولاشك أن تفسير ابن خلدون هذا لم يخرج عن مفهوم الدولة بمعناها عند المرادي[١].

(١) انظر المرادي: السياسة المقدمة ص٣١.

ثالثا: ما بين سياسة المرادي وبدائع سلك ابن الأزرق:

أما أبو عبد الله شمس الدين محمد بن علي بن محمد المشهور بابن الأزرق المتوفي سنة ٨٩٦هـ أي بعد وفاة ابن خلدون بنحو تسعين سنة، فقد اعتمد اعتمادا كبيرا في كتابه "بدائع السلك في طبائع الملك" على كتاب المرادي "السياسة" ونقل منه نصوصا بأكملها وخاصة في الأبواب المتعلقة بأركان الملك، وفيما يطلب من السلطان، وعوائق الملك، وذكر اسم المرادي مرارا، وسوف نشير إلى بعض ما نقله ابن الأزرق عن المرادي:

ففيما يتعلق يتعلق بتأكيد المرادي على ضرورة توفر شرطي العقل والتجربة فيمن يستشار ذكر ابن الأزرق هذا الشرط تحت عنوان "العقل الكامل بطول التجربة مع الفطنة والذكاء، ثم أورد نص المرادي معللا ذلك بقوله "لأن الأحمق الجاهل إذا استشرته زاد في لبسك وأدخل عليك التخليط في رأيك، ولم يقم بحقيق نصحك[1].

وكذلك الحال في أن يكون محبا صافيا كما يؤكد المرادي ذلك، نجد ابن الأزرق يضع هذا الشرط تحت عنوان "المحبة الحاملة على خلوص النصيحة" ويقول "لأنه إذا كان كذلك أمنت من غشه، واجتهد لك في نصحه ونظر في أمرك بجميع أجزاء قلبه[2].

وقد نقل ابن الأزرق شروط المرادي في ضرورة أن يكون جند السلطان

(١) انظر ابن الأزرق: بدائع السلك ج١ ص٣٠٩ وقارن المرادي السياسة ص٦٢.

(٢) انظر ابن الأزرق: بدائع السلك ج١ ص٣٠٩ وقارن المرادي السياسة ص٦٣.

أجناسا متفرقة من قبائل شتى حتى لا يتهيأ لها الاتفاق، وأن يسوس جنده سياسة تخرج شيوخه وقادته عن الاتفاق والصداقة، وكذلك ضرورة أن يتجنب تفضيل أحد من الجنود أو الحاشية على غيره بما لا يستحقه لأن ذلك مفسده لمن فضله، ولمن فضل عليه- نقلا كاملا مستشهدا برأيه[1].

وهكذا نستطيع القول بأن المرادي الحضرمي قد ترك بصماته الواضحة على مفكري السياسة من بعده بل نستطيع القول بأن آراءه وأفكاره السياسية والأخلاقية قد تجاوزت ابن المقفع وعلت على ابن رضوان وابن خلدون وابن الأزرق وغيرهم من المفكرين الذين اتخذوا من المرادي الحضرمي وكتابه "السياسة" منارا يهتدي به في ظلام أساليب الحكم والسياسة، واضطراب القيم والمبادئ الأخلاقية.

(١) انظر ابن الأزرق: بدائع السلك ج١ ص٣١١.

المصادر والمراجع

ابن الآبار — المعجم في أصحاب القاضي الإمام علي المصر في مكتبة بغداد

ابن بسام — الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة طبعة بيروت، تحقيق الدكتور إحسان عباس

ابن بشكوال — الصلة ٢ جزء القاهرة ١٣٧٤هـ- ١٩٥٥م.

ابن الزيات التاولي: — التشوف إلى رجال التصوف: تحقيق الأستاذ أودلف فور الرباط ١٩٢٨م.

محمد ضياء الدين الريس: — النظريات الإسلامية ط٤ دار المعارف مصر سنة١٩٦٧م.

رضوان السيد: — الأمة والجماعة والسلطة، بيروت دار اقرأ سنة ١٩٨٤م.

د. سعد الدين إبراهيم — المجتمع والدولة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ط١ بيروت ١٩٨٨م.

ابن خلدون: — المقدمة تحقيق د. علي عبد الواحد وافي ج١، ج٣، دار نهضة مصر ط٣

خالد محمد خالد — الدولة في الإسلام دار ثابت، ١٩٨١م.

عابد الجابري: — نحن والتراث- المركز الثاقفي العربي- المغرب سنة ١٩٥٨ ط٤

حامد ربيع: — سلوك المالك في تدبير الممالك

عبد الغني بسيوني عبد الله — نظرية الدولة في الإسلام- بيروت- الدار الجامعية سنة ١٩٨٦م.

خليل أحمد خليل — العرب والديمقراطية بحث في سياسة المستقبل- بيروت دار الحداثة سنة ١٩٨٤م.

الجاحظ: — التاج في أخبار الملوك- باريس سنة ١٩٥٤م.

المقري التلمساني — "أزهار الرياض" في أخبار عياض ملحق بكتاب الإشارة في تدبير الإمارة للمرادي الدار البيضاء ١٩٨١م

ابن أبي زرع — الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ

مدينة فاس، توفيق محمد الهامشي القلالي ج٢، ١٣٥٥هـ.

المراكشي: البيان المغرب ج٤.

عباس إبراهيم المراكشي الإعلام بما حل بمراكش واغمات من الإعلام ج٢ طبعة الرباط.

عابد الجابري العصبية والدولة معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي دائرة المعارف الإسلامية- الترجمة العربية ج١٢ مادة سلطان.

آدم ميتز الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري- ترجمة د. عبد الهادي أبو ريدة ط٢ القاهرة سنة ١٩٥٧م.

H. A. R. Gibb: Islamic society and the west vol. ١ London ١٩٦٧

تراث الإسلام سلسلة عالم المعرفة- القسم الثالث شياخت دبوزورث ترجمة حسين مؤنس: إحسان صدقي العمد- مراجعة د. فؤاد زكريا

الطرطوشي سراج الملوك مصر ١٢٨٩.

ابن رضوان الشهب اللامعة في السياسة النافعة، تحقيق د. علي سامي النشار- دار الثقافة- الدار البيضاء سنة١٩٨٤م.

ابن الأحمر مستودع العلامة تحقيق محمد بن تاويت التطواني، الرباط ١٩٧٢م.

المرادي الحضرمي السياسة أو الإشارة في تدبير الإمارة تحقيق د. علي سامي النشار- دار الثقافة- الدار البيضاء ١٩٨١.

ابن الأزرق بدائع السلك في طبائع الملك، تحقيق د. علي سامي النشار بغداد ١٩٧٨م

عبد الواحد المراكشي المعجب من تلخيص أخبار المغرب تحقيق الأستاذ محمد سعيد العريان، القاهرة ١٩٦٣م.

الأستاذ محمد عبد الله عنان عصر المرابطين والموحدين في المغرب والأندلس

أرسطو السياسة طبعة مصر سنة ١٩٥٥م.

الثعالبي التمثيل والمحاضرة، طبعة القاهرة ١٣٨١هـ- ١٩٦١م.

ابن المقفع الأدب الكبير، دار التوفيق للطباعة بيروت عام ١٩٧٨م

ابن المقفع الأدب الصغير، دار التوفيق للطباعة بيروت عام ١٩٧٨م
ابن المقفع الدرة اليتيمة والجوهرة الثمينة: نشرة دار النجاح بيروت تقديم وشرح أحمد رفعت البدراوي.